درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

The Degree of Awareness of Children's Educational Rights among Kindergarten Teachers in Makkah

أ./ ندى سند السلمي
Nada Sanad Al-Sulami
ماجستير رياض الأطفال
جامعة الطائف
addnada01@gmail.com

د./ ماجد عبدالله العبادي
Majid Al-Abadi
أستاذ مناهج وطرق تدريس اللغة العربية المساعد
جامعة الطائف
m.alabbadi@tu.edu.sa

DOI:10.21608/AATM.2024.267616.1049

تاريخ الاستلام:٢٠٢٤/٢/٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٣/٤م

درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة لجمع البيانات خلال العام الدراسي ١٤٤٤هـ/٢٠٢٣ م للفصل الدراسي الثاني، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (١٢٠) معلمة و(٢٠) مشرفة تربوية، تم اختيارهم عشوائيًا من معلمات ومشرفات رياض الأطفال في مدينة مكة المكرمة.

وتوصلت النتائج لوجود درجة عالية جدًا من الوعي بحقوق الطفل التربوية بشكل عام، وتراوحت درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية بين عالية وعالية جدًا، بينما جاءت درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المعنوية (العقلية – الاجتماعية – الوجدانية – السياسية – الدينية) لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة عالية جدًا في جميع المجالات الفرعية السابقة،كما توصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح سنوات الخبرة الأكبر، وهي من ثلاث إلى خمس سنوات، وأيضًا لسنوات الخبرة الأكثر من خمس سنوات. وتوصلت النتائج –أيضًا– إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير نوع المدرسة (حكومية – أهلية)، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم متوسط – بكالوريوس– دراسات عليا). وفي ضوء النتائج السابقة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات منها: ضرورة محافظة مؤسسات رياض الأطفال على نشر ثقافة الوعي بحقوق الطفل وكيفية تطبيقها، وحث معلمات رياض الأطفال ذوات سنوات الخبرة القليلة على الاشتراك في أكبر عدد من الدورات التدريبية بشكل ممنهج بإعطاء حافز مادي أو معنوي. كما اقترحت إجراء بعض الدراسات كإجراء دراسة تكشف عن درجة تضمين حقوق الطفل في المناهج التربوية

الكلمات المفتاحية: حقوق الطفل، حقوق الطفل التربوية، معلمات رياض الأطفال.

Abstract:

The aim of the current study aimed to reveal the degree of awareness of the educational rights of the child among kindergarten teachers in Makkah, and the study followed the descriptive survey approach. 120 female teachers and (20) educational supervisors were randomly selected from kindergarten teachers and supervisors in the city of Makkah.

The results concluded that there is a very high degree of awareness of the child's educational rights in general, and the degree of awareness of the child's material educational rights ranged between high and very high, while the degree of awareness of the child's moral educational rights (mental - social - emotional - political - religious) among kindergarten teachers in the city of Makkah is very high in all the previous sub-fields, and the results also found that there are statistically significant differences in the degree of awareness of the educational rights of the child due to the variable of years of experience in favor of the greater years of experience, which are from three to five years, and also to the years of experience of more than five years. The results also revealed that there were no statistically significant differences in the degree of awareness of the educational rights of the child due to the variable of school type (public - private), and there were no statistically significant differences in the degree of awareness of the educational rights of the child due to the educational qualification variable (intermediate diploma - bachelor's degree - studies higher). In the light of the previous results, the researcher presented a set of recommendations, including the need for kindergarten institutions to maintain a culture of awareness of children's rights and how to apply them, and to urge kindergarten teachers with few years of experience to participate in the largest number of training courses in a systematic manner by giving a material or moral incentive. She also suggested conducting some studies, such as conducting a study that would reveal the degree to which children's rights are included in educational curricula.

Keywords: Child's educational awareness - kindergarten teachers.

المقدمة:

يعد الطفل الثروة الحقيقية والمهمة في أي مجتمع؛ كونه الأساس الذي يُعتمَدُ عليه في بناء مستقبلها، لهذا تولي المجتمعات جلَّ اهتمامها لرعاية وتنشئة الطفل بطريقة صحيحة بحيث تنمى جميع الجوانب الشخصية له، وتعد مؤسسات رياض الأطفال هي الأولى التي ينتقل إليها الطفل بعد خروجه من محيط الأسرة، لذلك تمثل نقطة البداية التي يتم من خلالها تعلم الطفل وفهم محيطه الخارجي، ويكتسب الطفل خلال هذه المرحلة المفاهيم الأولية التي تبنى عليها شخصيته مستقبلاً، من هنا تظهر الحاجة لوجود معلمات متخصصات لديهنَّ المعرفة الكافية بحقوق الطفل التربوية بجميع أبعادها، بحيث يكون لديهنَّ القدرة على العمل الجاد من أجل حصول الطفل على كل حقوقه التربوية، وبذلك نضمن النمو والتنشئة السليمة للطفل خلال هذه المرحلة.

يجب أن ينصبَّ الاهتمام على تلك المرحلة العمرية من خلال فهم قيم المجتمع وثقافته ومعاييره الخاصة، حيث تم وضع حقوق خاصة بالأطفال تضمن لهم الأمن النفسي والاجتماعي والجسدي والعاطفي؛ وذلك من خلال تنشئتهم تنشئة سليمة، تتمثل بالحقوق إما على شكل نصوص دينية كما في التشريع الإسلامي أو على شكل قوانين ومواثيق دولية تهتم بالطفل وترعاه، كإعلان جنيف بشأن حماية الطفل (١٩٢٤م)، وإعلان حقوق الطفل (١٩٥٩م)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩م)، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته (١٩٩٠م)، وغيرها من الاتفاقيات التي اهتمت بحقوق الطفل. (الطراونة،٢٠١٣، ص.٢٧٧)

وقد كرم الإسلام الإنسان وفضله على جميع خلق الله تعالى، وجعله في الأرض خليفة وسخر له الكون، ليكون في خدمته، ومنحه الحقوق والحريات، ووهبه من القدرات والطاقات ما يميزه عن سائر المخلوقات. (سويلم،٢٠١٣، ص.٣٣)

وتأسيسًا على ما سبق؛ فإن كل حق من هذه الحقوق المتعارف عليها في الاتفاقية، يرتبط بشكل جوهري بالكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته، والمسؤولية الفردية والجماعية مما يؤدي إلى الاحترام المتبادل والتآزر الاجتماعي، وتنص الاتفاقية على حماية حقوق الطفل من خلال وضع معايير للرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية (الشخصية) الخاصة بالطفل، فالغرض من تضمين حقوق الطفل هو ضمان حصول كل طفل على فرصة تحقيق إمكانياته الكاملة وفق الأهداف المرجوة.

وحقوق الطفل تعد فرعًا من حقوق الإنسان العامة، والمطلع على الحقوق الإنسانية يرى أنها موجودة في القران الكريم، والتي تظهر بشكل جلّي، حيث جعل الله –عز وجل– الحقوق

الربانية متوافقة مع حقوق الإنسانية، فمن آمن بالله من الناس يعرف هذه الحقوق التي فضل الله الإنسان بها عن سائر خلقه، مما يجعله يدرك أهمية حقوقه التي كفلها الله له والواجبات المطلوبة منه، وقد كرم الله الإنسان، فمن الواجب على الإنسان أن يكرم أخاه الإنسان ويعامله بعدالة ومساواة. (عبد الله،٢٠٠٥، ص.٨)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النبي –عليه الصلاة والسلام– كان مربيًا فاضلاً، حيث كان قرآنًا يمشي يدل الناس على الخير ويبعدهم عن الشر، فكان رحيمًا، ودودًا، لا يحتقر فقيرًا، ولا يضرب صغيرًا، فاجتمعت مكارم الأخلاق فيه عليه الصلاة والسلام، فقد أثنى الله تعالى على خُلق النبي عليه السلام، وحث المسلمين على الاقتداء به، فقال تعالى:{ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} . (الأحزاب، ٢١)

ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة تعتمد بشكل كبير في تحقيق نتاجاتها على الوعي المهني والتربوي للمعلمة وحسن معاملتها للأطفال، فهي تقوم بدور الموجه والميسر والمسهل للعملية التعليمية، كما تقوم بعملية تنظيم البيئة الصفية، بحيث تكون محفزة ومسهلة لعملية التعلم الفعَّال، حيث إن صفات المعلمة الشخصية تؤثر بصورة واضحة في تعلم وتنشئة الطفل؛ لأن عملية التدريس علم وفن، وعليها يتوقف تربيته وتعلمه، وإشباع حاجاته، وتنمية مهاراته، كما يكون لها دورًا كبيرًا في بناء عقيدته، وإيمانه بالله تعالى. (خلف،٢٠٠٥، ص.٢١)

إن حقوق الطفل تتضمن الكثير من المعايير والاتجاهات الإيجابية المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته، ولها أثر في تنشئة الفرد وتكوين شخصيته، ومن خلالها يتم تنمية النمو الاجتماعي والانفعالي والعقلي والجسدي والقيمي، حيث يكتسب الطفل المهارات المعرفية والحسية، ويكوِّن الاتجاهات نحو موضوع ما؛ لذا يجب أن يكون الطفل واعيًا لحقوقه، ويتم ذلك من خلال إثارة دافعيتهم، وتكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحوها حتى تصبح سلوكًا يمارسونه مع أنفسهم ومع الآخرين، وتشكيل وعي الإنسان بهذه الحقوق يبدأ من سنوات عمره الأولى؛ لذا كان من الضروري توعية معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل في ضوء اتفاقيات الأمم المتحدة. (الربيعي وأمين، ٢٠١٤، ص.٤)

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقصي درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة للتعرف عليها بشكل أكبر وتقديم التوصيات المناسبة للنتائج التي سنحصل عليها.

مشكلة الدراسة:

حرصت الشرائع السماوية على حماية حقوق الطفل؛ كونها مرحلة الإنشاء والتأسيس للإنسان في هذه الحياة، إلى جانب ذلك سعت العديد من الأنظمة العالمية إلى تفعيل الدور الأبرز في توفير الحماية اللازمة لحقوق الطفل، عن طريق سَنِّ العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الطفل في المجتمع.

وعلى الرغم من الأهمية التي تعود على الطفل ذاته والمجتمع ككل من حماية حقوقه والجوانب الإيجابية المحققة من تطبيقها، إلا أن تطبيق حماية حقوق الطفل على أرض الواقع لا يزال أمرًا غائبًا رُغم انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الصادرة عام (١٩٨٩م).

بناءً على ذلك، فقد أكدت دراسة إسحاق (٢٠١٠) على ضرورة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل؛ نظرًا لتعاملهن مع الطفل بصورة مباشرة داخل البيئة الصفية، وبما يكفل للطفل حياة إنسانية كريمة ذات جودة تربوية عالية، خاصة داخل الروضات التعليمية التي تنمى فيها الخبرات والمهارات، كما أوصت دراسة عبيدي (٢٠١٤)، على أهمية حث وتشجيع معلمات رياض الأطفال على حضور الدورات والندوات التربوية التي تنمي لديهن الوعي الثقافي بحقوق الطفل.

وفي ظل الخبرة العلمية للباحثة فقد لاحظت أن هناك العديد من جوانب القصور في الوعي باتفاقية حقوق الطفل وأهمية تطبيقها في الواقع لدى عينة من معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات، مثل دراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١)، والتي توصلت إلى وجود قصور لدى معلمات رياض الأطفال في إدراك حقوق الطفل، ودراسة الزبون وآخرون (٢٠١٦)، والتي توصلت إلى ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال بمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المناهج التفاعلية، ونظرًا لأهمية حقوق الطفل في الحياة العلمية؛ جاءت هذه الدراسة للكشف عن درجة وعي معلمة رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية التي يجب توافرها بالروضات بمدينة مكة المكرمة.

ولذلك يمكن حصر مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

١-ما حقوق الطفل التربوية الواجب توافرها لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة؟

٢-ما درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة؟

٣-ما درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المعنوية (العقلية – الاجتماعية – الوجدانية – السياسية – الدينية) لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة.

فروض الدراسة:

١-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير نوع المدرسة (حكومي – أهلي).

٢-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم – بكالوريوس – دراسات عليا).

٣-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من ٣ سنوات – بين ٣ و٥ سنوات- أكثر من ٥ سنوات).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على ما يلي:

١-درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة.

٢-درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المعنوية (العقلية – الاجتماعية – الوجدانية – السياسية – الدينية) لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة.

٣-الكشف عن وجود فروق في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير نوع المدرسة (حكومي – أهلي).

٤-الكشف عن وجود فروق في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم – بكالوريوس – دراسات عليا).

٥-الكشف عن وجود فروق في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من ٣ سنوات – بين ٣ و٥ سنوات- أكثر من ٥ سنوات).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الأبعاد التالية:

-**الأهمية النظرية:** من خلال ما تقدمه من دراسة علمية تسهم في معرفة درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية المادية منها والمعنوية بمدينة الطائف.

-**الأهمية التطبيقية:** ترجع أهمية الدراسة الراهنة إلى إمكانية الاستفادة من نتائجها في النقاط التالية:

١-قد تسهم في إرشاد المسؤولين بالمؤسسة التعليمية نحو أهمية زيادة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال، وتسليط الضوء على دورهنَّ في توعية الأطفال بحقوقهم التربوية.

٢-المساعدة في تبصير معلمات رياض الأطفال بمقياس لدرجة وعيهنَّ بحقوق الطفل التربوية، ومن ثم فهم وتقدير درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية وتفعيلها في البيئة التربوية.

٣-تقدم لمخططي ومطوري مناهج رياض الأطفال في وزارة التعليم قائمة بحقوق الطفل التربوية المادية والمعنوية، والتي قد تساعدهم على استيعابها ضمن مناهج رياض الأطفال.

٤-تعزيز دور المشرفين التربويين في إقامة البرامج التدريبية والتطويرية الملائمة لمعلمات رياض الأطفال؛ لزيادة درجة الوعي لديهنَّ بحقوق الطفل التربوية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت على موضوع الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة.

الحدود البشرية: طبقت هذه الدراسة على معلمات رياض الأطفال في مكة المكرمة للعام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٢م).

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة بمدارس رياض الأطفال (الحكومية والأهلية) في مدينة مكة المكرمة.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني لعام (٢٠٢٢-٢٠٢٣م).

مصطلحات الدراسة:

الوعي:

عرفته (إمام، ٢٠٢١، ص.٦٦) إلى أنه مجموعة المعارف والآراء والسلوكيات والاتجاهات المرغوبة لدى الأطفال، والتي تعبر عن معرفته بحقوقه وقدرته على ممارسته لها من خلال بيئة آمنة داعمة لهذه الحقوق

محصلة فهم ومعرفة معلمات رياض الأطفال بمبادئ حقوق الطفل واتجاهاتهم نحوها وسلوكهم طبقا له، ويتكون هذا الوعي من خلال العمل.

حقوق الطفل:

عرف (كحول والخوالدة، ٢٠١٤، ص.٨٥) للحقوق على أنه ما يتم استخلاصه من الفكر التربوي الإسلامي والشرائع الدولية من قواعد ومبادئ وأسس وأنماط سلوك تخص الطفل ويتوجب على الراشدين الذين يرعونه منحه إياها ليتمتع بحياة كريمة، وحماية تامة من طرف قادر على رعايته ومساعدته على النمو الجسمي والعقلي والاجتماعي، ومشاركته في مناحي الحياة التي يطيقها كافة.

وتُعرف حقوق الطفل اصطلاحا بأنها: "عبارة عن مجموعة الحقوق الفردية والشخصية للطفل، وتركز على صفة حاملها وبوصفه طفلاً وإنساناً بحاجة إلى رعاية وعناية(الطراونة، ٢٠١٣، ص.٢٧٢) .

وعرّف جابر (٢٠١١، ص.٧٣) حقوق الطفل بأنها جميع الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الطفل في التربية والتعليم، ويلزم أن تأتي من بيئة آمنة صحية علمية تربوية نفسية واجتماعية أسوة بأقرانه من جميع أنحاء العالم .

وتعرفه الباحثة إجرائيًا بأنها: مجموعة من المبادئ والحقوق التي كفلها الإسلام وأقرتها المواثيق الدولية للطفل، بما يضمن له الحياة الكريمة ويحفظ له كرامته داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وينمي شخصيته من جميع جوانبها بشكل صحيح وسليم، بحيث تمكنه من المشاركة الفاعلة في كافة الأنشطة.

حقوق الطفل التربوية:

حقوق الطفل على أنها مجموعة المبادئ العامة التي أقرتها المواثيق الدولية والتي تعبر عن حق كل طفل في توفير حماية مصلحته الفضلي مهما كانت الظروف واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تنميتهم بشكل صحي وطبيعي على الصعيد الجسمي والعقلي والخلقي والاجتماعي، دون أي تمييز وفي احترام كامل لحريتهم وكرامتهم.(إمام، ٢٠٢١، ص.٧١)

كما تعرف بأنها كل الحقوق المتمثلة في الحياة والأبوة والأمومة، الإنفاق، العدالة، وتنمية قدراته، ومراعاة مستوى نضج العقل في تربيته وتعليمه. (حجازي والهياجنه، ٢٠١٨، ص.٣٤٥).

وتعرفه الباحثة إجرائيًا بأنها: مجموعة من المميزات والقيم المادية والمعنوية التي يتمتع بها الطفل في مرحلة رياض الأطفال، وتنشئته تنشئة ثقافية تتلاءم مع مجتمعه، بحيث تحقق له التكيف الاجتماعي.

الإطار النظري

المحور الأول: حقوق الطفل التربوية

إن حقوق الطفل تفرضها الفطرة البشرية، وتحفظها الغريزة، وتؤمنها طبيعة الوجود، وتحميها التعاليم السماوية، وتنظمها القوانين الوضعية في مختلف مجالاتها. (ناصر، ٢٠١٤، ص.٢١)، وتنص اتفاقيات حقوق الطفل الدولية على مجموعة من الحقوق المكتسبة للأطفال، ومنها: الحصول على الغذاء الكافي، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والرعاية الصحية، واللعب، والحفاظ على سلامتهم وعدم إهمالهم، والتعليم المجاني، واستخدام لغتهم. (UNICEF, 2012)، ومن فضل الإسلام على البشرية، أن جاءها بمنهاج شامل قويم في تربية النفوس، وتنشئة الأجيال، وتكوين الأمم، وبناء الحضارات، وشاء الله تعالى أن تكون الشريعة الإسلامية هي خاتمة الشرائع السماوية التي ارتضاها نهجًا قويمًا للعبادة، فهي صالحة لكل زمان ومكان، ملبية لجميع جوانب الحياة الإنسانية، متجاوبة مع الفطرة السليمة، وحركة العقل الإنساني في تفاعله مع الكون والحياة. (الطراونة، ٢٠١٣، ص.٢٨١)

وتعرف حقوق الطفل بأنها: "مجموعة المطالب الثابتة الواجبة للطفل والملزمة لغيره، والتي لا تحقق الحياة الكريمة للطفل إلا بها، وبها تتحقق التنمية الكاملة للفرد والمجتمع". (التميمي، ٢٠١٢، ص.١٤)

كما تعرف بأنها: "مجموعة شاملة من القواعد القانونية لحماية الأطفال ورفاهيتهم التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع التي ينبغي تعزيزها وتنفيذها". (الزبون وآخرون، ٢٠١٢، ص.٧٣٣)

أهمية حقوق الطفل التربوية:

عندما نتحدث عن حقوق الطفل، فإننا لا نستطيع تجاهل الأهمية الكبيرة للحقوق التربوية. فحقوق الطفل التربوية تعتبر أساسية لتطور ونمو الطفل بشكل صحيح، وتؤثر بشكل كبير على حياته اللاحقة ومستقبله. يُعتبر الطفل في هذه المرحلة من الحياة هشًا وقابلًا للتأثر بالعوامل المحيطة به، ولذلك فإن توفير الحقوق التربوية له يعتبر أمرًا ضروريًا لضمان تنمية شاملة ومستدامة. وتشمل حقوق الطفل التربوية العديد من الجوانب المهمة. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يتمكن الطفل من الحصول على التعليم الأساسي، وذلك بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي. هذا يعني أن الطفل لديه الحق في الالتحاق بالمدرسة والحصول على تعليم ذو جودة عالية ومتاح للجميع دون تمييز. فالتعليم يساعد الطفل على اكتساب المعرفة والمهارات الأساسية التي تؤهله لتحقيق إمكاناته الكاملة والمساهمة في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن حقوق

الطفل التربوية حق الوصول إلى الثقافة والفنون والرياضة. يجب أن يكون للطفل فرصة للاستكشاف والتعبير عن نفسه من خلال مختلف وسائل التعبير الفني والثقافي والرياضي. فالثقافة والفنون والرياضة تساعد الطفل على تنمية خياله وابتكاره وتعزيز قدراته الإبداعية والبدنية. علاوة على ذلك، يجب أن يتمتع الطفل بحق التعبير عن آرائه والمشاركة في القرارات المتعلقة بحياته التعليمية. يجب أن يُعامَل الطفل كشريك في عملية التعليم وأن يتم تشجيعه على المشاركة الفاعلة والإبداعية في الفصل الدراسي والمدرسة. يساهم ذلك في تعزيز ثقة الطفل بنفسه وتنمية مهاراته الاجتماعية والقيادية.

ولحماية حقوق الطفل التربوية وضمان تحقيقها، تم وضع العديد من الآليات والاتفاقيات الدولية على المستوى الدولي. من أبرز هذه الآليات، اتفاقية حقوق الطفل التي تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩ واعتبرت أداة دولية ملزمة لحماية حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم.

حيث ينص البند ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل على أهمية حقوق الطفل التربوية والتعليمية. ينص البند على ضرورة توفير تعليم أساسي مجاني وإلزامي للجميع، وتشجيع التعليم الثانوي والفني والمهني المتاح والمتاح بنفقات معقولة. كما ينص البند على ضرورة توفير بيئة تعليمية آمنة ومشجعة للطفل، وتعزيز الوعي بأهمية التعليم والتربية.وترى الباحثة بأن أطفال اليوم هم عماد التنمية مستقبلاً، وأن الاهتمام بهم وبمتطلباتهم وحقوقهم مهم جدًا لنهضة وتنمية البلدان، وكلما كانت تنشئة الطفل وفق مبادئ ومناهج سليمة فإننا نضمن النمو والازدهار لبلدنا الحبيب، وإن الاهتمام بحقوق الطفل وحاجاته التربوية مطلب ديني وإنساني يتم من خلال التنسيق ما بين جميع المعنيين بهذه الفئـــة من حكومات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد والمنظمات؛ لتأكيد مسؤوليتها في التخطيط والمتابعة في كافة المجالات المتعلقـــة بحقوق الطفل، فمـــستقبل الفرد مبني على مرحلة الطفولة ومدى الاهتمام والعناية بها، كما أن مستقبل المجتمع مرهون بهذا الاهتمام والعناية بهذه المرحلة. (UNICEF, 2020)

الصعوبات التي تواجه تطبيق حقوق الطفل:

على الرغم من الاهتمام باتفاقيات حقوق الطفولة وتنفيذها العديد من البرامج والمشروعات فإن تفعيلها يواجه العديد من الصعوبات؛ فعلى مستوى تضمين مفاهيم حقوق الطفل في المناهج الدراسية فإن طريقة تقديم الكتب المدرسية للمفاهيم المرتبطة بحقوق الطفل غير مخططة أو منظمة؛ فبعضها جاء عرضه سهلاً واضحًا والبعض الآخر جاء عرضه صعبًا وغير واضح، كما لم تتم مراعاة التدرج في التناول بحسب النمو العمري والمعرفي للتلاميذ في

توزيع الحقوق، إضافة إلى أن ثمّة مفاهيم لم تخضع للتغطية في هذه المناهج، وأن الاهتمام الأكبر بحقوق الطفل ينصب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، في حين لم تحظ الحقوق الأسرية والسياسية للطفل بالقدر المناسب من الاهتمام أو نسبة التضمين في جميع كتب الصفوف الدراسية.

من جهة أخرى، هناك قصور في فهم هذه الاتفاقية من قبل الكوادر الإدارية والتعليمية في المدارس، كما أنّ هناك صعوبات متعلقة بالفهم المتدني لوظيفة المدرسة، إذ لا تهتم بعض الكوادر العاملة في المدارس بالجوانب التربوية والاجتماعية والنفسية للطفل. (عثمان والصبحي، ٢٠٢٢، ص.٢٥)

من التحديات أن يتعرض الطفل داخل المدرسة للإساءة البدنية والمعنوية، إضافة إلى أن هناك تهميشاً لآراء التلاميذ وأفكارهم، وثمة قصور في الاهتمام بمواهب وقدرات وإمكانات التلاميذ المختلفة، وهناك ممارسات تنتهك حقوق الطفل، وتتمثل في الإساءة الجسدية والمعنوية والتمييز بين الطلاب في المعاملة، وحرمانهم من التعبير عن آرائهم، وعدم وجود رعاية مناسبة للفئات الخاصة كالمعاقين، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة النبلاوي (٢٠١٢) من خلال تحليل مضمون اتفاقية حقوق الطفل وواقع تطبيقها في المجتمع العماني، وخلصت إلى أن هناك حاجة إلى التركيز على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، والتركيز على الأطفال من خلال الاهتمام بأسرهم وتوعيتهم بأساليب التنشئة الاجتماعية، والاهتمام بالتشريعات الخاصة للأطفال نتيجة لمعايشة بعض الأسر لبعض مظاهر عدم الاستقرار الأسري، والعنف داخل الأسرة والمشكلات المادية، والتي أثرت بشكل واضح على الأطفال.

وترى الباحثة أن تطبيق حقوق الطفل التربوية يواجه عددًا من العقبات قد تكون من الجانب التخطيطي كدمج تلك الحقوق في المناهج المدرسية بدون تخطيط مسبق، وكذلك من جانب عدم إلمام الكوادر التعليمية بالمفاهيم الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل وتفسيرها بشكل خاطئ، ولا ننسى ممارسات بعض العاملين في المجال التعليمي لأساليب تربوية قديمة تحدث ضررًا نفسيًا وبدنيًا للطفل، إضافة إلى تجاهل آراء الطفل وتهميشه.

ظهور حقوق الطفل:

أقرت الشريعة الإسلامية حقوق الطفل قبل المواثيق الدولية بفترات طويلة، واعتبرتها من الواجبات الشرعية التي لا يجوز مخالفتها ومن الضرورات التي لا بد منها، وموضوع حقوق الطفل في الإسلام قد جاء شاملاً لجوانب التطور عن الإنسان، سواء أكان الجانب الجسمي

أم المعرفي أم العاطفي الاجتماعي؛ وذلك بهدف بناء الإنسان بناءً تكامليًا يضمن له التوازن بين متطلبات الروح والعقل والجسد. (عبده، ٢٠١٠، ص.٣٤)

يمتد الاهتمام بحقوق الطفل إلى عمق التاريخ الإنساني وتظهر المراجع التاريخية انشغال الحكماء والفلاسفة والعلماء والأديان المختلفة برعاية الطفولة وحمايتها، ومع بدايات القرن العشرين وضعت اجلانتين جيب في عام (١٩٢٣م) إعلان حقوق الطفل في عصبة الأمم المتحدة عام (١٩٢٤م) واعتمدته والذي أطلق عليه مسمى: (إعلان جنيف)، وتألف نص الإعلان من خمسة نقاط، وكان يكفل للأطفال رعاية خاصة وحماية بغضِّ النظر عن أجناسهم وجنسياتهم، وفي السنوات اللاحقة تم تطوير ذلك النص عام (١٩٨٤م) عند مناقشة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليصبح نواة الإعلان العالمي للحقوق الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في عام (١٩٥٩م)، وقد تكون الإعلان من عشر نقاط، وشمل وسائل متعلقة برفاهية الطفل وحقه في التنشئة وحمايته من كل أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال والممارسات التي تعزز سائر أنواع التمييز، لكن لم تكن واجبة النفاذ من الناحية القانونية، وفي عام ١٩٨٩م اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل، بقرارها ٤٤/ ٢٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٩م، وبدأ تنفيذها في ٢ أيلول ١٩٩٠م بموجب المادة (٤٩) من الميثاق، ومنذ ذلك الحين، صادقت جميع الدول الأعضاء الأمم المتحدة على "اتفاقية حقوق الطفل"، باستثناء الصومال التي تفتقر منذ عدة سنوات إلى حكومة مركزية قادرة على التصديق على الاتفاقية والولايات المتحدة الأمريكية. (شكري، ٢٠٠٩، ص.٤٤)

وتكفل هذه الاتفاقية حقوق الطفل من خلال حد أدنى من المعايير التي يجب أن تلتزم بها الحكومة، من خلال حق الطفل في التمتع بحماية خاصة، وبالفرص والإمكانات التي تتيح له أن ينشأ في مناخ صحي سليم، وفي ظروف ملائمة من الحرية والكرامة، وأن يمنح اسمًا منذ الولادة، وأن يتمتع بتسهيلات ضمان اجتماعي، بما في ذلك تأمين الغذاء المناسب والمسكن والترفيه والخدمات الصحية، وأن تتوفر له المعالجة الملائمة والتعليم والعناية، خاصة إن كان من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن ينشأ في جو من العطف والأمان حيثما كان ذلك في ظل أولياء أمره، وأن يتلقى العلم، وأن يكون أول من يتسلم المساعدة والغوث في حالة الطوارئ، وأن تؤمن له الحماية ضد كافة أنواع الإهمال والقسوة والاستغلال، وتؤكد الاتفاقية على أهمية نشوء الطفل في جو سمح من الصداقة والسلام بين الشعوب والأخوة العالمية. (UNICEF, 2012)

وترى الباحثة أن مسالة حماية حقوق الطفل ظهرت لدينا –نحن المسلمون– منذ القدم، وقد حث عليها ديننا الحنيف من خلال الكثير من الآيات القرآنية التي تبين حقوق الطفل، وأيضًا تعامل النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– مع الأطفال التي بينتها الأحاديث النبوية، فديننا الحنيف يحث على حقوق الطفل واحترام تلك الحقوق، وكذلك وضع قوانين ترتب تلك الحقوق، وتضمن الالتزام بها.

المحور الثاني: وعي معلمة رياض الأطفال بحقوق الطفل

في ظل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين التي تحدث في العالم، وفي إطار التغيرات التاريخية الجادة التي تتم على مستوى خارطة العالم، يكون الاهتمام بالأطفال ضرورة ملحة؛ من أجل تهيئة الظروف البيئية الملائمة لدفع قدراتهم وميولهم، ومراعاتهم من الجوانب الجسمية والاجتماعية والعقلية والانفعالية؛ حيث إن الطفل لا ينمو ولا ينضج إلا إذا كان هناك أناس يعلمونه ويكسبونه بطرق مباشرة. (الدويكات، ٢٠٠٩، ص.٣٥١)

وكان من نتيجة تطور المفاهيم الفكرية والتقدم العلمي الثقافي والفكري في الميادين كافة أن تنبه المجتمع الدولي إلى وضع الأطفال، ووجد أن من الضروري أن تساير حالة الطفل التطور الذي لحق بالطبقات الاجتماعية الأخرى، ولابد من أن يعمل على وضع قواعد لحماية شريحة الأطفال؛ من أجل إصدار العديد من القوانين والاتفاقيات لضمان حقوق الطفل، وضمان حياة كريمة له، ومن هذا المنطلق أسرع المختصون والتربويون للبحث عن جميع الوسائل التي تساعد الطفل على معرفة حقوقه والدفاع عنها، وما لبثت إلا ووجد القائمون على مؤسسات حقوق الطفل بالتعاون مع القائمين على العملية التعليمية بدمج مفاهيم حقوق الطفل في المنهاج الوطني التفاعلي، لسهولة تكوين وتقبل المفاهيم من قبل الأطفال، ومن هذا المنطلق يهتم العصر الحديث بزيادة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل المنصوص عليها في المواثيق الدولية. (الخزرجي، ٢٠٠٩، ص.١٤)

تعد معلمة رياض الأطفال أساس العملية التربوية داخل الروضة، فهي النبع الذي يفيض منه الخبرة، وهي الكتاب والمنهج والطريقة، كما أنها المنبع لكثير من العواطف التي يكتسبها الطفل فتوجه تفكيره، وتحدد اتجاهاته وسلوكه، فهي تعلم بأقوالها وأفعالها ومظهرها، وسائر تصرفاتها التي ينقلها الأطفال عنها –أحيانًا– بطريقة شعورية أو لا شعورية، ويتوقف ذلك على نوع العلاقة التي تربط بين المعلمة والأطفال. (محمد وإبراهيم،٢٠١١، ص.١٦١)

كما يعكس النجاح المهني للمعلمة داخل قاعة النشاط مدى التأثير البالغ الأهمية لدورها الكفء مهنيًا وشخصيًا في علاقتها بالأطفال، وأساليبها في ضبط النظام في العملية التعليمية

وإجراءاتها في التقويم، والقدرة على العمل بفاعلية؛ سعيًا للوصول إلى حالة من الرضا والإشباع.

وتختلف طبيعة عمل معلمة رياض الأطفال عن طبيعة عمل المعلمين في المراحل التعليمية الأخرى؛ فإذا كان المعلم هو مفتاح العملية التربوية، فمعلمة رياض الأطفال بحق هي مفتاح النجاح لأيَّة مرحلة تالية؛ كونها تبدأ منها وحيث إن لها دورًا مؤثرًا وفعالًا في المجتمع؛ وذلك لما تقوم به من أدوار تضعها في مرتبة الأم الحقيقية للأطفال، فدورها له قيمة اجتماعية في غاية الأهمية؛ لأنها تسعي نحو إكساب الأطفال العديد من الاتجاهات والعادات والميول الاجتماعية والشخصية التي من شأنها أن تؤهلهم للحياة السوية في مجتمع اليوم والغد. (بخيت، ٢٠٠٨، ص.٢٩١)

وترى الباحثة أن معلمة رياض الأطفال هي أهم عنصر في العملية التربوية، فهي التي تتعامل مع الأطفال، وهي التي تنفذ المنهج وتكيف الموقف التعليمي، وتختار طريقة التعلم المناسبة، فهي بحاجة إلى المعرفة الجيدة حول نمو الأطفال وحقوقهم؛ من أجل أن تكون قادرة على تفريد التعلم، وأنها في حاجة إلى مدى واسع من المعارف والخبرات كي تلعب دورها كمصدر للخبرات المتعددة في المستوى والمحتوى.

تجارب دولية أجنبية:

وفى ظل التأثيرات المختلفة التي تؤثر على أطفالنا في عصر تموج فيه المتغيرات الثقافية والتكنولوجية واكتشاف الخريطة الجينية إلى عولمة العالم سياسيًا واقتصاديًا، ومع خبرتهم المحدودة بالحياة لا يتوفر لهم غطاء يقيهم شر الانبهار بمثل هذه التأثيرات، وهو غطاء ينسجونه بأنفسهم لأنفسهم كلما سارت بهم الحياة إلى الأمام، وأضافت إليهم خبرات لها دروعًا يقون أنفسهم بها، بالإضافة إلى ما وهبهم الله إياه من مواهب وملكات وقدرات وإمكانات، ومن ثم يكون مد الكبار أيديهم إلى الصغار أمرًا حتميًا لتأمين حاضرهم ومستقبلهم، والتعامل معهم على أنهم كيانات لهم حقوق وعليهم واجبات، واحتلت حقوق الطفل مكانًا بارزًا في أجندة السياسات العالمية والمحلية من خلال الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات والمعاهدات والمواثيق والقوانين، والتي من أهمها على الصعيد الدولي. (خلف، ٢٠١٠، ص.٢١٦):

- إعلان جنيف لحقوق الطفل عن عصبة الأمم عام ١٩٢٤م.
- إنشاء هيئة اليونيسف تحت عنوان صندوق الأمم المتحدة لإغاثة الطفل عام ١٩٤٦م.
- الإعلان العالمي لحقوق الطفل عام ١٩٥٩م.
- العام الدولي للطفل عام ١٩٧٩م.

-اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٨٩م.

-الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه عام ١٩٩٠م.

تجارب دولية عربية:

ظهر الاهتمام في مجال حقوق الطفل اهتمامًا واسعًا في العديد من الدول العربية، والتي منها:

المملكة الأردنية الهاشمية تجلت الرؤية الملكية السامية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، التي انبثقت عنها أسس خطة التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة التي تضمنت مكونات ركزت على مرحلة رياض الأطفال مثلما ركزت على تحسين البيئة الصفية، وإعداد منهاج مخطط له بعناية يعمل على توفير فرص للتطور والتعلم، ويزودهم بالمعارف والمهارات والخبرات الضرورية على نحو متكامل في الجوانب النمائية إضافة إلى تركيز برنامج التطوير التربوي على التنمية المهنية المستمرة لمربيات رياض الأطفال، فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم المنهاج الوطني التفاعلي لمرحلة رياض الأطفال الذي يشتمل على الأسس الحديثة لتربية أطفال الروضة وتعليمهم، ويحقق محتوى المنهاج الوطني التفاعلي فلسفة تعلم الطفل الهادف إلى التفاعل مع البيئة، من خلال تهيئة بيئة تربوية غنية بالمثيرات، تشجع الأطفال على تحقيق ذواتهم، وتسهم في تعزيز فضولهم الطبيعي، مما يؤدي إلى اكتشافاتهم للبيئة، وبناء الخبرات في جو يسوده الأمان والثقة والمحبة. (الزبون وآخرون، ٢٠١٦، ص.٧٣٤)

وواصلت سلطنة عمان جهودها في العمل على نشر الاتفاقية والتعريف بقوانين الطفل الدولية والمحلية، ونشر الوعي بهذه القوانين بين أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة؛ وذلك بتنظيم كثير من الفعاليات متمثلة في المؤتمرات والندوات واللقاءات الخاصة بالطفولة وحقوق الإنسان، وكان أبرزها المؤتمر الأول للطفولة الذي انعقد في ٢٠١٣م، ومؤتمر حقوق الإنسان وحمايتها على المستويين الوطني والدولي، وتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل"، كما قامت وزارة التربية والتعليم بالتعاون والشراكة البناءة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بتنفيذ ودعم العديد من البرامج والمشاريع التعليمية والتربوية، ومن أبرزها مبادرة المدارس الصديقة للطفل، والذي يعد مشروعًا حيويًا تقوم المنظمة بدعمه وتطبيقه في العديد من الدول؛ من أجل تحسين جودة التعليم، وإشاعة جو مدرسي صديق للطفل. (الرحبي، ٢٠١٣، ص.١١)

رؤية المملكة العربية السعودية في حقوق الطفل:

أكدت المملكة العربية السعودية أن أنظمتها تُعنى بحماية الطفل من مختلف أنواع الإيذاء والإهمال والتمييز والاستغلال، وتوفير بيئة آمنة وسليمة للطفل تمكنه من تنمية مهاراته وقدراته وحمايته نفسيًا وبدنيًا، وأن نظام حماية الطفل في المملكة جاء ليضمن حماية الطفل من جميع أشكال العنف، ويُسهم في تنفيذ التزامات المملكة بموجب اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها المملكة عام ١٩٩٦م.

واتخذت المملكة العربية السعودية خطوات فعالة لتنفيذ خطة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المقرّة من الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، بما ينسجم مع خطط التنمية الوطنية وخصوصيتها في مجالات الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد، والحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر والجوع، واحرزت تقدمًا بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، والتي تتعلق بالصحة وحماية الأطفال من الإيذاء والقضاء على عمل الأطفال والفقر والاستغلال، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع، وقد صدر قرارًا من مجلس الوزراء عام ٢٠٠٤م بأن يكون التعليم إلزاميًا لمن هم في سن السادسة وحتى الخامسة عشرة، كما صدر المرسوم الملكي لعام ٢٠٠٥م بالموافقة على نظام العمل الذي شمل منع تشغيل أي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة، ومنع دخوله أماكن العمل، وتم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للطفولة، وفتح خط هاتفي لمساعدة الأطفال في إطار برنامج الأمان الأسري الوطني، وأوصت اللجنة بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة بشأن بعض الموضوعات، والتي منها: تعريف الطفل، وزواج الأطفال، وعدم التمييز، والحق في الحياة والبقاء والنمو، والتعذيب وإساءة المعاملة، والأطفال في المنازعات المسلحة، وقضاء الأحداث. (العقلا، ٢٠٢٢، ص.١٩٧)

وترى الباحثة بأن جهود المملكة لحماية حقوق الطفل لا تقتصر على مواطنيها فقط، حيث إنه من منطلق دور المملكة الإنساني، وحرصها على بذل المساعي الإنسانية، ومساندة الشعوب المنكوبة ومعاونتها، تحرص المملكة وتسخِّر الجهود لاحتواء الأطفال من الأشقاء اليمنيين والسوريين؛ وذلك من خلال تقديم الخدمات التعليمية المجانية، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة، وتقديم المساهمات والدعم في العمليات التي ترتبط بالعمل الإغاثي للأطفال في اليمن، ومنها ما يرتبط بالتعليم، وتوفير الخدمات الصحية وتقديم التطعيمات الأساسية والمستمرة ضد الأمراض، حيث قامت بتكريس الجهود لمحاولة احتواء وباء الكوليرا، كما أن المملكة كانت من أوائل المساهمين الداعمين لكلٍّ من منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية لمكافحة تفشي

الوباء، وقد استفاد أكثر من مليون طفل يمني في جميع أنحاء اليمن من التدابير التي تتخذ للتصدي لوباء الكوليرا.

ثانيًا: الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة التي تم ترتيبها وفقًا لتسلسل الزمني من الأقدم الى الأحدث، وهي كالتالي:

أولاً: الدراسات التي تناولت حقوق الطفل:

دراسة Catherine (2014): هدفت الدراسة إلى التعرف على حقوق الطفل طبقًا لاتفاقية الأمم المتحدة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (١٢٠) معلمًا ومعلمة، وتوصلت النتائج إلى ضرورة إبراز احترام حقوق وكرامة كل طفل بموجب الاتفاقية، وإدراج حقوق الطفل ضمن المناهج الدراسية؛ كي يتحقق تنفيذه من خلال الأنشطة المدرسية اللاصفية، مثل الرحلات الميدانية والنوادي؛ وذلك لإعطاء المدرسة المسؤولية الاجتماعية في تعريف الطالب بحقوقه.

دراسة Faiz& Kamer (2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء المعلمين نحو حقوق الأطفال في تركيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في المقابلة المقننة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٣٠) معلمًا ومعلمة، وتوصلت النتائج إلى أن معظم عينة الدراسة يعتقدون أن الأطفال يمتلكون اختلافات في بيئاتهم التعليمية، وحياتهم الأسرية، وحالاتهم الاقتصادية، وبيئتهم المحلية التي يقطنونها مما أسفر عن عدم المساواة بين الأطفال، كما توصلت النتائج إلى أن الأسر لم تولِ الاهتمام اللازم بحقوق الأطفال مما يستوجب الاعتناء بحقوقهم والعطف عليهم، إضافة إلى أن المدارس لا توفر الضمانات اللازمة والبيئة المحفزة لحقوق الطفل، ونتج عن ذلك مشاكل تدني الانضباط في المدارس بسبب الحرمان الشديد.

ثانيًا: الدراسات التي تناولت وعي معلمة رياض الأطفال بحقوق الطفل:

١-**دراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١):** هدفت الدراسة إلى التعرف على إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بطريقة المسح الاجتماعي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٦١٦) من معلمات ومدراء مدارس رياض الأطفال، وتوصلت النتائج إلى وجود قصور لدي معلمات رياض الأطفال في إدراك حقوق الطفل (الحق في الحياة- الحق في النماء -

الحق في الحماية – الحق في المشاركة – الحق المدني للطفل) والوعي بها، كما توصلت إلى وجود قصور في إدراك الصعوبات التي تحول دون تطبيق حقوق الطفل وتفعيلها.

٢-**دراسة طارق (٢٠١٢):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات العلاقة وحقوق الطفل التعليمية والصحية من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية بمدينة بغداد، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٣١٢) معلمًا ومعلمة، وتوصلت النتائج إلى أن مستوى وعي معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية بمفاهيم العولمة (التربوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية)، وحقوق الطفل التعليمية والصحية بنسب متفاوتة، كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين مفاهيم العولمة التربوية والنفسية.

٣-**دراسة Sathiyaraj & Jayaraman (2013):** هدفت الدراسة إلى التعرف على إدراك حقوق الطفل بين معلمي المدارس الابتدائية في مقاطعة تاروشيربالا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (١٤٠) معلمًا ومعلمة، وتوصلت النتائج إلى أن (٢٧ %) من المعلمين لديهم مستوى عالٍ من الوعي لحقوق الطفل، مقابل (٤٦ %) من المعلمين لديهم مستوى متوسط من الوعي لحقوق الطفل، كما توصلت النتائج إلى وجود فروق في مستوى الوعي لحقوق الطفل بين أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس.

٤-**دراسة الزبون وآخرون (٢٠١٦):** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (٥٣) معلمة من معلمات رياض الأطفال، وتوصلت النتائج إلى ضعف إلمام معلمات رياض الأطفال بمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي.

٥-**دراسة الفضلي (٢٠١٧):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهن نحوها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاستبانة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (١٠٨) من معلمات رياض الأطفال الحكومية، وتوصلت النتائج إلى أن مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى المعلمات كان مرتفعًا، وأن اتجاهاتهنَّ نحو حقوق الطفل كانت عالية أيضًا، كما توصلت النتائج إلى وجود

فروق دالة إحصائيًا بين معلمات رياض الأطفال في مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل طبقًا لعدد الدورات التدريبية الحاصلات عليها، وكذلك المؤهل العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من حيث هدف الدراسة:

اتفقت هذه الدراسة من حيث الهدف مع كلٍّ من دراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١)، ودراسة طارق (٢٠١٢)، ودراسة الزبون وآخرون (٢٠١٦)، ودراسة الفضلي (٢٠١٧)، ودراسة Sathiyaraj & Jayaraman (2013)، واختلفت مع دراسة طارق (٢٠١٢)، ودراسة Lieble (2012)، ودراسة Catherine (2014)، Faiz& Kamer (2017)، والتي تطرقت إلى موضوع حقوق الطفل فقط، ولم تتطرق إلى معرفة مستوى الوعي بها، مثل ما هو موجود في الدراسة الحالية.

من حيث منهج الدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وقد اتفقت مع دراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١)، ودراسة Catherine (2014)، ودراسة Faiz& Kamer (2017)، واختلفت مع دراسة Sathiyaraj & Jayaraman (2013)، والتي استخدمت المنهج المسحي.

من حيث مجتمع وعينة الدراسة:

اتفقت هذه الدراسة في عينة الدراسة المتمثلة في معلمي ومعلمات رياض الأطفال مع دراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١)، ودراسة طارق (٢٠١٢)، ودراسة الزبون وآخرون (٢٠١٦)، ودراسة الفضلي (٢٠١٧)، ودراسة Sathiyaraj & Jayaraman (2013)، ودراسة Catherine (2014)، ودراسة Faiz& Kamer (2017)، أما دراسة إسحاق (٢٠١٠)، فلم تقتصر على المعلمين فقط، بل تم إضافة الأطفال للعينة، وقد اختلفت مع دراسة Lieble (2012)، التي تمثلت في الفئات المهمشة من الأطفال.

من حيث أداة الدراسة:

اتفقت مع دراسة الزبون وآخرون (٢٠١٦)، ودراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١)، ودراسة الفضلي (٢٠١٧)، ودراسة Sathiyaraj & Jayaraman (2013)، حيث تم استخدام استبانة من إعداد الباحثين، واختلفت مع دراسة Faiz& Kamer (2017)، التي استخدمت أداة المقابلة المقننة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادة الباحثة من الدراسات السابقة من خلال تحديد المنهج المناسب المستخدم فيها، وكذلك طريقة بناء أدوات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها، إضافة إلى الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات، وتفسير النتائج.

ما تميزت به الدراسة الحالية:

تتميز هذه الدراسة بأنها من الدراسات القليلة –وفق علم الباحثة– التي درست درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل بمدينة مكة المكرمة؛ نظرًا لأن مجال حقوق الطفل يعتبر من المجالات البحثية التي تحظى باهتمام بالغ في الدراسات الاجتماعية التربوية، وهذا ما حفز الباحثة على إجراء البحث الحالي.

منهجية الدراسة واجراءاتها

منهج الدراسة:

يعتبر منهج الدراسة الطريقة التي تتبناها الباحثة للوصول إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في دراستها، وبالنظر إلى الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، وهو "التعرف على درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية في مدينة مكة المكرمة"، فإن المنهج المناسب لتحقيق هذا الهدف هو المنهج الوصفي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (٩٤٩) معلمة من معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة، موزعات على مدارس رياض الأطفال الحكومية والأهلية، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١) يوضح مجتمع الدراسة على أساس نوع مدرسة رياض الأطفال

نوع مدارس رياض الأطفال	العدد	النسبة المئوية
الحكومية	٥٧٣	% ٦٠.٣٨
الأهلية	٣٧٦	% ٣٩.٦٢
المجموع	**٩٤٩**	**% ١٠٠**

عينة الدراسة:

قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بلغ عددها (٢٣٩) معلمة ومشرفة، ويمكن عرض توزيع عينة الدراسة من خلال:

١- توزيع عينة الدراسة على أساس المؤهل العلمي

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة على أساس المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	١٥	% ٦.٢٨
بكالوريوس	١٩٨	% ٨٢.٨٥
دراسات عليا	٢٦	% ١٠.٨٧
المجموع	**٢٣٩**	**% ١٠٠**

نلاحظ من الجدول السابق، أن ٦.٢٨ % من أفراد عينة الدراسة حاصلين على مؤهل دبلوم متوسط، وأن ٨٢.٨٥ % حاصلين على مؤهل بكالوريوس، بينما ١٠.٨٧ % حاصلين على مؤهل دراسات عليا، وهذا يدل على أن معظم معلمات رياض الأطفال حاصلين على شهادة البكالوريوس.

٢- توزيع عينة الدراسة على أساس نوع مدارس رياض الأطفال

جدول رقم (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة على أساس نوع مدارس رياض الأطفال

نوع مدارس رياض الأطفال	العدد	النسبة المئوية
الحكومية	١٤١	% ٥٩
الأهلية	٩٨	% ٤١
المجموع	**٢٣٩**	**% ١٠٠**

من الجدول السابق، نلاحظ أن ٥٩ % من أفراد عينة الدراسة ينتمون لمدارس حكومية، بينما ٤١ % ينتمون للمدارس الأهلية.

٣- توزيع عينة الدراسة على أساس سنوات الخبرة

جدول رقم (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة على أساس سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ثلاث سنوات	٩٦	% ٤٠.١٧
ثلاث سنوات – خمس سنوات	٥٦	% ٢٣.٤٣
أكثر من خمس سنوات	٨٧	% ٣٦.٤٠
المجموع	**٢٣٩**	**% ١٠٠**

نلاحظ من الجدول السابق، أن نسبة الذين لديهم سنوات خبرة لأكثر من ٥ سنوات كانت ٣٦.٤٠ % من أفراد عينة الدراسة، بينما كانت نسبة من يمتلكون سنوات خبرة بين ٣ إلى ٥

سنوات كانت ٢٣.٤٣ %، ونسبة من يمتلكون خبرة أقل من ٣ سنوات ٤٠.١٧ %، وهي أعلى نسبة في عينة الدراسة.

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة من خلال الاستفادة من الأدب النظري، وهي عبارة عن استبيان يتكون من (٢٦) فقرة موزعة على محورين، ويقابلها بدائل ليكرت الخماسي (أوافق بشدة – أوافق – محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة)، وتشمل محاور الاستبيان الآتي:

المحور الأول: حقوق الطفل التربوية المادية، ويحتوي على (٦) فقرات إيجابية.

المحور الثاني: حقوق الطفل التربوية المعنوية، ويحتوي على (٥) محاور فرعية، وهي:

- حق الطفل في النمو من الناحية العقلية: ويحتوي على (٤) فقرات إيجابية.
- حق الطفل في النمو من الناحية الاجتماعية: ويحتوي على (٣) فقرات إيجابية.
- حق الطفل في النمو من الناحية الوجدانية (الانفعالية): ويحتوي على (٥) فقرات إيجابية.
- حق الطفل في النمو من الناحية السياسية: ويحتوي على (٥) فقرات إيجابية.
- حق الطفل في النمو من الناحية الدينية: ويحتوي على (٣) فقرات إيجابية.

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

قامت الباحثة بالتأكد من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة، وإيجاد معامل الصدق والثبات لها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: صدق الأداة:

يعبر صدق الأداة عن قدرت تلك الأداة لقياس ما وضعت لأجله، وللتأكد من صدق الاستبيان قامت الباحثة باختبار صدق المحكمين، وكذلك صدق الاتساق الداخلي، وكانت النتائج كالآتي:

١- صدق المحكمين:

قامت الباحثة بعرض الاستبيان على (١٠) من السادة المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في عدة مجالات للاستفادة من خبرتهم، وكانت نسبة الاتفاق بينهم عالية، حيث قامت الباحثة بتعديل الفقرات التي أوصى المحكمون بتعديلها.

٢- صدق الاتساق الداخلي:

طبقت الباحثة الاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من (٥٠) معلمة من معلمات رياض الأطفال؛ لإيجاد معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وفيما يلي نوضح الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

محور حقوق الطفل التربوية المادية:

جدول رقم (٥) يوضح معامل الارتباط بين فقرات محور حقوق الطفل التربوية المادية مع الدرجة الكلية للمحور

الفقرة	معامل الارتباط
حق الطفل في المساعدة المادية مثل حالات الفقر تعويضا عن الحرمان المادي	٠.٥١٦**
حق الطفل في الحماية من الأخطار البيئية التي تعرضه للأذى	٠.٤٣٥**
حق الطفل في أن يخصص حجرة للزائرة الصحية بالمدرسة من أجل تقديم الاسعافات الأولية	٠.٤٧٥**
حق الطفل في الوجبة الغذائية وبخاصة في المناطق الفقيرة للتغلب على أمراض سوء التغذية	٠.٥٢٣**
حق الطفل في ممارسة الرياضة البدنية عن طريق ممارسة الألعاب المختلفة	٠.٤٧٥**
حق الطفل في الحصول على مكافآت مادية لتحقيق التفوق الدراسي باستمرار	٠.٦٣٢**

** دال عند مستوى (٠.٠١) فأقل

من الجدول السابق، نلاحظ أن معامل الارتباط بين فقرات محور حقوق الطفل التربوية المادية مع الدرجة الكلية للمحور تراوحت بين (٠.٤٣٥- ٠.٦٣٥)، عند درجة حرية (ن=٤٨)، ومستوى دلالة (α= ٠.٠١)، وهي قيمة مناسبة، وهذا يدل على أن فقرات هذا المحور تتمتع بصدق اتساق داخلي مناسب.

الاتساق الداخلي لفقرات محور حقوق الطفل المعنوية:

جدول رقم (٦) يوضح معامل الارتباط بين فقرات محور حقوق الطفل المعنوية مع الدرجة الكلية للمحور

حق الطفل في النمو من الناحية العقلية		حق الطفل في النمو من الناحية الاجتماعية		حق الطفل في النمو من الناحية الوجدانية		حق الطفل في النمو من الناحية السياسية		حق الطفل في النمو من الناحية الدينية	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
١	٠.٧٠٠**	١	٠.٧٢٥**	١	٠.٨١٩**	١	٠.٨٣٧**	١	٠.٧٨٤**
٢	٠.٧٤٤**	٢	٠.٨٥٠**	٢	٠.٨٦٢**	٢	٠.٨١٨**	٢	٠.٨٠١**
٣	٠.٦٧٤**	٣	٠.٨١١**	٣	٠.٧٤٧**	٣	٠.٧٥٣**	٣	٠.٨٦٢**
٤	٠.٦٤٨**			٤	٠.٧٣٢**	٤	٠.٧٨٠**		
				٥	٠.٨٣٠**	٥	٠.٨٣٠**		

** دال عند مستوى (٠.٠١) فأقل

من الجدول السابق، نلاحظ أن معامل الارتباط لفقرات محور حقوق الطفل التربوية المعنوية تراوحت بين (٠.٦٤٨- ٠.٨٦٢)، عند درجة حرية (ن=٤٨)، ومستوى دلالة (٠.٠١ =α)، وتعتبر قيم مناسبة للدراسات التربوية.

ثانيًا: ثبات الأداة:

يعبر ثبات الأداة عن حصول المستجيب على نفس الدرجة عليها إذا ما طبقت عليه بعد مرور فترة زمنية، وللتأكد من ثبات الاستبيان قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية مقدارها (٥٠) معلمة من معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة، واستخراج معامل الثبات بالتجزئة النصفية ومعامل الارتباط لسبيرمان، وأيضًا من خلال معامل الثبات لالفاكرونباخ، وكانت كالتالي:

جدول رقم (٧) يوضح معامل ثبات الاستبيان من خلال معامل الارتباط لسبيرمان والفاكرونباخ

معامل الثبات لسبيرمان		معامل الثبات لالفاكرونباخ
قبل التصحيح	بعد التصحيح	
٠.٧٧٧	٠.٨٧٤	٠.٩٢٧

من الجدول السابق، نلاحظ أن معامل الثبات المصحح لسيبرمان للاستبيان كان (٠.٨٧٤)، بينما كان معامل ثبات ألفاكرونباخ (٠.٩٢٧)، عند درجة حرية (ن=٤٨)، ومستوى دلالة (٠.٠٥ =α)، وهي قيم ثبات عالية، ويعتمد عليها في الدراسات التربوية.

مدى درجة الوعي على الاستبيان

جدول رقم (٨) يوضح مدى مستوى الوعي على استبيان وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية

درجة الوعي	المدى
عالية جدًا	٤.٢١ – ٥.٠٠
عالية	٣.٤١ – ٤.٢٠
متوسطة	٢.٦١ – ٣.٤٠
منخفضة	١.٨١ – ٢.٦٠
منخفضة جدًا	١.٠٠ – ١.٨٠

المعالجات الاحصائية

استعانت الباحثة بالمعالجات الإحصائية التالية:

-برنامج تحليل الحزم الإحصائية SPSS.

-الجداول الإحصائية والنسب المئوية؛ لعرض مجتمع الدراسة وعينته.

-المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري؛ لإيجاد درجة الوعي لدى معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية.

-اختبار ت؛ لإيجاد الفروق بين درجة الوعي لدى معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل تعزى لمتغير نوع الروضة.

-اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA.

مناقشة النتائج

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، والذي ينص: "ما حقوق الطفل التربوية الواجب توافرها لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة"

وللإجابة على هذا السؤال؛ قامت الباحثة بإعداد قائمة بحقوق الطفل ببعديها التربوية المادية والتربوية المعنوية، وتم عرض تلك القائمة على عدد من السادة المحكمين للتعديل عليها، بحيث أصبحت في صورتها النهائية كالتالي:

جدول رقم (٩) يوضح قائمة بحقوق الطفل التربوية (المادية – المعنوية)

حقوق الطفل	العدد	الجدول الموضح لها
حقوق الطفل التربوية المادية	٦	جدول رقم (١٠)
حقوق الطفل التربوية المعنوية (الجانب العقلي)	٤	جدول رقم (١١)
حقوق الطفل التربوية المعنوية (الجانب الاجتماعي)	٣	جدول رقم (١٢)
حقوق الطفل التربوية المعنوية (الجانب الوجداني)	٥	جدول رقم (١٣)
حقوق الطفل التربوية المعنوية (الجانب السياسي)	٥	جدول رقم (١٤)
حقوق الطفل التربوية المعنوية (الجانب الديني)	٣	جدول رقم (١٥)

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني، والذي ينص على: "ما درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة؟"

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال؛ قامت الباحثة باستخراج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الوعي، والترتيب لفقرات محور حقوق الطفل التربوية المادية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٠) يوضح درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
حق الطفل في المساعدة المادية مثل حالات الفقر تعويضا عن الحرمان المادي.	٤.٥٤	٠.٧٠	عالية جدًا	٥
حق الطفل في الحماية من الأخطار البيئية التي تعرضه للأذى.	٤.٧٥	٠.٥١	عالية جدًا	١
حق الطفل في أن يخصص حجرة للزائرة الصحية بالمدرسة من أجل تقديم الإسعافات الأولية.	٤.٦٢	٠.٥٢	عالية جدًا	٤
حق الطفل في الوجبة الغذائية وبخاصة في المناطق الفقيرة للتغلب على أمراض سوء التغذية.	٤.٧٣	٠.٥٧	عالية جدًا	٢
حق الطفل في ممارسة الرياضة البدنية عن طريق ممارسة الألعاب المختلفة.	٤.٦٤	٠.٥٧	عالية جدًا	٣
حق الطفل في الحصول على مكافآت مادية لتحقيق التفوق الدراسي باستمرار.	٤.١٣	١.٠٠	عالية	٦

من الجدول السابق، نلاحظ وجود تفاوت بسيط في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية، وفيما يلي ترتيب عبارات درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية:

١-جاءت العبارة رقم (٢)، وهي: "حق الطفل في الحماية من الأخطار البيئية التي تعرضه للأذى" في المرتبة (الأولى) بمتوسط مقداره (٤.٥٧)، وانحراف معياري (٠.٥١).

٢-جاءت العبارة رقم (٤)، وهي: "حق الطفل في الوجبة الغذائية وبخاصة في المناطق الفقيرة للتغلب على أمراض سوء التغذية" في المرتبة (الثانية) بمتوسط مقداره (٤.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٥٧).

٣-جاءت العبارة رقم (٥)، وهي: "حق الطفل في ممارسة الرياضة البدنية عن طريق ممارسة الألعاب المختلفة" في المرتبة (الثالثة) بمتوسط مقداره (٤.٦٤)، وانحراف معياري (٠.٥٧).

٤-جاءت العبارة رقم (٣)، وهي: "حق الطفل في أن يخصص حجرة للزائرة الصحية بالمدرسة من أجل تقديم الإسعافات الأولية" في المرتبة (الرابعة) بمتوسط مقداره (٤.٦٢)، وانحراف معياري (٠.٥٢).

٥-جاءت العبارة رقم (١)، وهي: "حق الطفل في المساعدة المادية مثل حالات الفقر تعويضًا عن الحرمان المادي" في المرتبة (الخامسة) بمتوسط مقداره (٤.٥٤)، وانحراف معياري (٠.٧٠).

٦-جاءت العبارة رقم (٦)، وهي: "حق الطفل في الحصول على مكافآت مادية لتحقيق التفوق الدراسي باستمرار" في المرتبة (السادسة) بمتوسط مقداره (٤.١٣)، وانحراف معياري (١.٠٠).

وكانت درجة الوعي لجميع فقرات المحور عالية جدًا ما عدا العبارة السادسة، والتي كانت درجة الوعي بها عالية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة طارق (٢٠١٢)، وتختلف مع نتائج دراسة إسحاق (٢٠١٠)، ودراسة محمد وإبراهيم (٢٠١١)، ودراسة الزبون وآخرون (٢٠١٦).

وتفسر الباحثة تدرج الوعي بحقوق الطفل التربوية المادية على أساس أهمية تلك الحقوق، فالطفل أولاً يكون بحاجة للحماية من الأذى؛ من أجل أن يكون قادرًا على ممارسة العملية التربوية بشكل سليم، فلا يمكن للطفل أن يتعلم في بيئة تملؤها المخاطر وتعرضه للأذى، ثم تأتي حقوق الطفل التربوية المادية المتعلقة بالغذاء؛ وذلك من أجل نمو سليم للطفل، وبعد إشباع حاجة الغذاء يكون الطفل بحاجة إلى اللعب لتخلص من النشاط والطاقة التي يمتلكها، فقد يتعرض الطفل لمشاكل صحية بحيث تدعو هنا الحاجة لتخصيص غرفة خاصة للإسعافات الأولية، وفي الأخير نلاحظ بأن حاجات الطفل للحقوق المادية المتعلقة بتعويض الحرمان والتحفيز تأتي في أخر القائمة.

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث، والذي ينص على: "ما درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية المعنوية (العقلية – الاجتماعية – الوجدانية – السياسية – الدينية) لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة؟"

ومن أجل الوصول إلى إجابة لهذا السؤال؛ قامت الباحثة بإيجاد المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الوعي، وترتيب الفقرات على أساس متوسطها الحسابي للمحاور الفرعية لحقوق الطفل التربوية المعنوية، ويمكن تفصيل تلك النتائج كالتالي:

النتائج المتعلقة بدرجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية العقلية:

جدول رقم (١١) يوضح درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية العقلية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
حق الطفل في اكتساب المهارات الذهنية المناسبة مثل دقة الملاحظة والتعبير والمحادثة.	٤.٥٦	٠.٥٨	عالية جدًا	٣
حق الطفل في ان يهيأ له الجو الفكري المناسب الذي يساعده على تكوين مفاهيمه بشكل واضح ومنتظم.	٤.٦٠	٠.٥٢	عالية جدًا	٢
حق الطفل في التمكن من أدوات المعرفه الأساسية وهي (القراءة–الكتابة– الحساب).	٤.٦٨	٠.٥٦	عالية جدًا	١
حق الطفل في تكييف العمل المدرسي بما يتناسب مع قدراته واهتماماته.	٤.٥٥	٠.٦١	عالية جدًا	٤
حق الطفل في النمو السليم من الناحية العقلية ككل	٤.٦٠	٠.٠٦	عالية جدًا	الثالث

من الجدول السابق، نلاحظ أن جميع فقرات هذا المجال كانت بدرجة عالية جدًا، وفيما يلي ترتيب عبارات درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية العقلية:

١–جاءت العبارة رقم (٣)، وهي: "حق الطفل في التمكن من أدوات المعرفة الأساسية، وهي (القراءة– الكتابة– الحساب)" في المرتبة (الأولى) بمتوسط مقداره (٤.٦٨)، وانحراف معياري (٠.٥٦).

٢–جاءت العبارة رقم (٢)، وهي: "حق الطفل في أن يهيأ له الجو الفكري المناسب الذي يساعده على تكوين مفاهيمه بشكل واضح ومنتظم" في المرتبة (الثانية) بمتوسط مقداره (٤.٦٠)، وانحراف معياري (٠.٥٢).

٣–جاءت العبارة رقم (١)، وهي: "حق الطفل في اكتساب المهارات الذهنية المناسبة، مثل دقة الملاحظة والتعبير والمحادثة" في المرتبة (الثالثة) بمتوسط مقداره (٤.٥٦)، وانحراف معياري (٠.٥٨).

٤–جاءت العبارة رقم (٤)، وهي: "حق الطفل في تكييف العمل المدرسي بما يتناسب مع قدراته واهتماماته" في المرتبة (الرابعة) بمتوسط مقداره (٤.٥٥)، وانحراف معياري (٠.٦١).

النتائج المتعلقة بدرجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الاجتماعية:

جدول رقم (١٢) يوضح درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الاجتماعية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
حق الطفل في اكتساب مهارات السلوك القيادي من خلال الدعم والممارسة.	٤.٥١	٠.٦١	عالية جدًا	٢
حق الطفل في اكتساب اتجاهات سليمة نحو المؤسسات الاجتماعية مثل احترام حرية الرأي، واحترام حقوق الآخرين.	٤.٥٨	٠.٥٤	عالية جدًا	١
حق الطفل في اكتساب مهارات تحمل المسؤولية من خلال تكليفه بمهام محدده.	٤.٤٩	٠.٦٧	عالية جدًا	٣
حق الطفل في النمو السليم من الناحية الاجتماعية ككل	٤.٥٣	٠.٠٥	عالية جدًا	الخامس

من الجدول السابق، نلاحظ أن جميع فقرات هذا المجال كانت بدرجة عالية جدًا، وفيما يلي ترتيب عبارات درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الاجتماعية:

١-جاءت العبارة رقم (٢)، وهي: "حق الطفل في اكتساب اتجاهات سليمة نحو المؤسسات الاجتماعية، مثل احترام حرية الرأي، واحترام حقوق الآخرين" في المرتبة (الأولى) بمتوسط مقداره (٤.٥٨)، وانحراف معياري (٠.٥٤).

٢-جاءت العبارة رقم (١)، وهي: "حق الطفل في اكتساب مهارات السلوك القيادي من خلال الدعم والممارسة" في المرتبة (الثانية) بمتوسط مقداره (٤.٥١)، وانحراف معياري (٠.٦١).

٣-جاءت العبارة رقم (٣)، وهي: "حق الطفل في اكتساب مهارات تحمل المسؤولية من خلال تكليفه بمهام محددة" في المرتبة (الثالثة) بمتوسط مقداره (٤.٤٩)، وانحراف معياري (٠.٦٧).

النتائج المتعلقة بدرجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الوجدانية:

جدول رقم (١٣) يوضح درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الوجدانية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
حق الطفل في تكوين الضمير ومعايير الأخلاق والقيم على أساس من الاقتناع العقلي.	٤.٥٣	٠.٥٩	عالية جدًا	٤
حق الطفل في التقدير في الجو المدرسي، وأن يكون مقبولاً كفرد له ذات مستقلة.	٤.٥٧	٠.٦٤	عالية جدًا	٣
حق الطفل في إتاحة الفرص للتنفيس والتعبير الانفعالي عن طريق اللعب، والرسم، والتمثيل، والاكتشاف.	٤.٦٤	٠.٦٣	عالية جدًا	٢
حق الطفل في اكتساب الاتجاهات النفسية الصحيحة كالثقة بالنفس واحترامها.	٤.٧٠	٠.٥٢	عالية جدًا	١
حق الطفل في الإحساس بالتذوق الجمالي في مختلف مواطنه (الطبيعة، الغناء، الرسم، الشعر،..)	٤.٤٢	٠.٧٢	عالية جدًا	٥
حق الطفل في النمو السليم من الناحية الوجدانية ككل	٤.٥٧	٠.١١	عالية جدًا	الرابع

من الجدول السابق، نلاحظ أن جميع فقرات هذا المجال كانت بدرجة عالية جدًا، وفيما يلي ترتيب عبارات درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الوجدانية:

١-جاءت العبارة رقم (٤)، وهي: "حق الطفل في اكتساب الاتجاهات النفسية الصحيحة كالثقة بالنفس واحترامها" في المرتبة (الأولى) بمتوسط مقداره (٤.٧٠)، وانحراف معياري (٠.٥٢).

٢-جاءت العبارة رقم (٣)، وهي: "حق الطفل في إتاحة الفرص للتنفيس والتعبير الانفعالي عن طريق اللعب، والرسم، والتمثيل، والاكتشاف" في المرتبة (الثانية) بمتوسط مقداره (٤.٦٤)، وانحراف معياري (٠.٦٣).

٣-جاءت العبارة رقم (٢)، وهي: "حق الطفل في التقدير في الجو المدرسي، وأن يكون مقبولاً كفرد له ذات مستقلة" في المرتبة (الثالثة) بمتوسط مقداره (٤.٥٧)، وانحراف معياري (٠.٦٤).

٤-جاءت العبارة رقم (١)، وهي: "حق الطفل في تكوين الضمير ومعايير الأخلاق والقيم على أساس من الاقتناع العقلي" في المرتبة (الرابعة) بمتوسط مقداره (٤.٥٣)، وانحراف معياري (٠.٥٩).

٥-جاءت العبارة رقم (٥)، وهي: "حق الطفل في الإحساس بالتذوق الجمالي في مختلف مواطنه (الطبيعة، الغناء، الرسم، الشعر،..)" في المرتبة (الخامسة) بمتوسط مقداره (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٧٢).

النتائج المتعلقة بدرجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية السياسية:

جدول رقم (١٤) يوضح درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية السياسية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
حق الطفل في تنمية الشعور لدية بالمسؤولية الوطنية، بالمحافظة على الممتلكات العامة.	٤.٦٧	٠.٥٤	عالية جدًا	٢
حق الطفل في إظهار المساواة ورفض العنصرية.	٤.٦٥	٠.٥٤	عالية جدًا	٣
حق الطفل في الحصول على الهوية والجنسية.	٤.٦٠	٠.٦١	عالية جدًا	٤
حق الطفل في معرفته لأعداء وطنه.	٤.٤٦	٠.٦٨	عالية جدًا	٥
حق الطفل في الدفاع عن وطنه وهويته.	٤.٧٠	٠.٤٩	عالية جدًا	١
حق الطفل في النمو السليم من الناحية السياسية ككل	٤.٦٢	٠.١٠	عالية جدًا	الثاني

من الجدول السابق، نلاحظ أن جميع فقرات هذا المجال كانت بدرجة عالية جدًا، وفيما يلي ترتيب عبارات درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية السياسية:

١-جاءت العبارة رقم (٥)، وهي: "حق الطفل في الدفاع عن وطنه وهويته" في المرتبة (الأولى) بمتوسط مقداره (٤.٧٠)، وانحراف معياري (٠.٤٩).

٢-جاءت العبارة رقم (١)، وهي: "حق الطفل في تنمية الشعور لدية بالمسؤولية الوطنية، بالمحافظة على الممتلكات العامة" في المرتبة (الثانية) بمتوسط مقداره (٤.٦٧)، وانحراف معياري (٠.٥٤).

٣-جاءت العبارة رقم (٢)، وهي: "حق الطفل في إظهار المساواة ورفض العنصرية" في المرتبة (الثالثة) بمتوسط مقداره (٤.٦٥)، وانحراف معياري (٠.٥٤).

٤-جاءت العبارة رقم (٣)، وهي: "حق الطفل في الحصول على الهوية والجنسية" في المرتبة (الرابعة) بمتوسط مقداره (٤.٦٠)، وانحراف معياري (٠.٦١).

٥-جاءت العبارة رقم (٤)، وهي: "حق الطفل في معرفته لأعداء وطنه" في المرتبة (الخامسة) بمتوسط مقداره (٤.٤٦)، وانحراف معياري (٠.٦٨).

النتائج المتعلقة بدرجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الدينية:

جدول رقم (١٥) يوضح درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الدينية لدى معلمات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي	الترتيب
حق الطفل في تنمية الشعور لديه بالرضا والسعادة بتنفيذ نشاط يؤدي إلى إقرار حق أو فعل خير	٤.٦٩	٠.٤٨	عالية جدًا	٢
حق الطفل في ترسيخ مفهوم الإيمان بالله ومعرفة مبادئ الدين الأساسية بفهم وممارسة	٤.٨١	٠.٤٢	عالية جدًا	١
حق الطفل في الحماية من التيارات الأجنبية الملحدة عن طريق تبصيره بها	٤.٦٩	٠.٥٩	عالية جدًا	٢
حق الطفل في النمو السليم من الناحية الدينية ككل	٤.٧٣	٠.٠٧	عالية جدًا	الأول

من الجدول السابق، نلاحظ أن جميع فقرات هذا المجال كانت بدرجة عالية جدًا، وفيما يلي ترتيب عبارات درجة الوعي بحقوق الطفل في النمو من الناحية الدينية:

١-جاءت العبارة رقم (٢)، وهي: "حق الطفل في ترسيخ مفهوم الإيمان بالله ومعرفة مبادئ الدين الأساسية بفهم وممارسة" في المرتبة (الأولى) بمتوسط مقداره (٤.٨١)، وانحراف معياري (٠.٤٢).

٢-جاءت العبارتين رقم (١و٣)، وهما على التوالي: "حق الطفل في تنمية الشعور لديه بالرضا والسعادة بتنفيذ نشاط يؤدي إلى إقرار حق أو فعل خير" و "حق الطفل في الحماية من التيارات الأجنبية الملحدة عن طريق تبصيره بها" في المرتبة (الثانية) بمتوسط مقداره (٤.٦٩) لكلا الفقرتين، وانحراف معياري (٠.٤٨) و (٠.٥٩) على التوالي.

وترى الباحثة بأن وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل المعنوية ذات أهمية كبيرة؛ نظرًا لأن المعلمات ركزنَّ على الحقوق المعنوية المتعلقة بالجانب الديني بشكل كبير؛ ويرجع ذلك لكونهن معلمات في بلد إسلامي يحرص على الاهتمام بالجانب الديني، خاصة لدى الأطفال، بينما كانت درجة الوعي لديهنَّ بحقوق الطفل المتعلقة بالجانب الاجتماعي في الترتيب الأخير، وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه لكي يعطى الطفل حقوقه بالجانب الاجتماعي وممارستها بشكل سليم لابد من حصوله على باقي الحقوق المعنوية المتعلقة بالجوانب السياسية والوجدانية والعقلية.

رابعًا: النتائج المتعلقة بالفرض الأول، والذي ينص على: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير نوع المدرسة (حكومي – أهلي)"

وللتأكد من صحة هذا الفرض؛ قامت الباحثة بتطبيق اختبار ت للتعرف على وجود الفروق في درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٦) يوضح الفروق في درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير نوع الروضة (حكومية – أهلية)

المتغير	نوع الروضة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل	حكومية	١٤١	١٢٠.١٣	٩.١٦	١.٢٨١	٠.٤٧١	غير دال
	أهلية	٩٨	١١٨.٥٧	٩.٤٦			

من الجدول السابق، نلاحظ أن مستوى الدلالة (٠.٤٧١)، وهو أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير نوع الروضة، وبالتالي يمكننا قبول هذا الفرض، وتختلف هذه النتائج مع دراسة إسحاق (٢٠١٠).

وتفسر الباحثة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي معلمات رياض الأطفال لحقوق الطفل التربوية تعزى لنوع المدرسة (حكومية – أهلية)، إلى اشتراكهنَّ في أماكن التأهيل كالجامعات سواءً الحكومية منها أو الأهلية، فإن تلك الجامعات تعتمد مناهج تدريس معتمدة من الوزارة، وبلا شك فإنه لا يوجد تباين كبير بين تلك المناهج؛ لذلك يمكننا القول بأن معظم هؤلاء المعلمات لديهنَّ مستوى متقارب من درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية، إضافة إلى أن اختلاف نوع المدرسة لا يؤثر في طبيعة تعاملها مع الطفل وحقوقه؛ كون هذه المدارس متخصصة في رياض الأطفال، لذلك فإن القوانين الداخلية المنظمة لها تكون متقاربة من حيث تحديد حقوق الطفل التربوية بشتى جوانبها.

خامسًا: النتائج المتعلقة بالفرض الثاني، والذي ينص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم – بكالوريوس – دراسات عليا)"

وللتأكد من صحة هذا الفرض؛ قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية باختلاف التخصص، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٧) يوضح يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية	دبلوم متوسط	١٥	١٢١.٦٠	٧.٢١
	بكالوريوس	١٩٨	١١٩.٣٤	٩.٣٩
	دراسات عليا	٢٦	١١٨.٩٢	٩.٩٤
المجموع		**٢٣٩**	**١١٩.٥١**	**٩.٣١**

من الجدول السابق، نلاحظ وجود فروق بسيطة بين متوسطات درجة وعي معلمات رياض الأطفال لحقوق الطفل التربوية تبعًا لمتغير المؤهل العلمي، ولتحديد ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية؛ قامت الباحثة بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي انوفا.

جدول رقم (١٨) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

	مصدر التبيان	مجمع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل	بين المجموعات	٧٥.٦١	٢	٣٧.٨٠	٠.٤٣٤	٠.٦٤٨
	داخل المجموعات	٢٠٥٥٤.٠٩	٢٣٦	٨٧.٠٩		
	المجموع	**٢٠٦٢٩.٧٠**	**٢٣٨**			

من الجدول السابق، نلاحظ أن مستوى الدلالة (٠.٦٤٨)، وهو أكبر من مستوى الدلالة (٠.٠٠٥)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وتتفق هذه النتائج مع دراسة إسحاق (٢٠١٠)، كما تختلف هذه النتائج مع دراسة كلٍّ من الفضلي (٢٠١٧)، ودراسة Jayaraman&Sathiyaraj (2013).

وترى الباحثة بأن هذه النتائج التي توصلت إليها عائد إلى وجود معلمات رياض الأطفال باختلاف مؤهلاتهنَّ في مدارس رياض الأطفال ذات النمط نفسه في التعامل مع الطفل وحقوقه المنصوص عليها تربويًا، وكذلك المنصوص عليها في القوانين العالمية لحقوق الطفل، وتمتلك تلك المدارس آليات متشابهة في تنظيم العمل داخل الروضة، إضافة إلى اتفاق درجة الوعي بين المعلمات باختلاف مؤهلاتهنَّ بحقوق الطفل التربوية، والترابط الاجتماعي الذي يسود داخل مدارس رياض الأطفال مما يؤدي ذلك لتبادل الخبرات بين المعلمات بغض النظر عن مؤهلاتهنَّ.

سادسًا: النتائج المتعلقة بالفرض الثالث، والذي ينص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من ٣ سنوات – بين ٣ و٥ سنوات– أكثر من ٥ سنوات)"

وللتأكد من صحة هذا الفرض؛ استخدمت الباحثة حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية باختلاف سنوات الخبرة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١٩) يوضح يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تبعاً لسنوات الخبرة

	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية	أقل من ٣ سنوات	٩٦	١١٦.٣٦	١٠.١٧
	بين ٣ و٥ سنوات	٥٦	١٢٠.٣٢	٨.١٢
	٥ سنوات فأكثر	٨٧	١٢٢.٣٩	٧.٩١
المجموع		**٢٣٩**	**١١٩.٤٩**	**٩.٢٩**

من الجدول السابق، نلاحظ وجود فروق بسيطة بين المتوسطات لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تبعًا لمتغير سنوات الخبرة، ولتحديد ما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية؛ قامت الباحثة بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠) يوضح نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لدرجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تبعاً لسنوات الخبرة

درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل	مصدر التبيان	مجمع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	١٧٠٠٨.٥٣	٢	٨٥٤.٢٧	١٠.٧٠	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٨٨٣٧.١٧	١٣٦	٧٩.٨٢		
	المجموع	**٢٠٥٤٥.٧٠**	**١٣٨**			

من الجدول السابق، نلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ولتحديد اتجاه هذه الفروق؛ فقد قامت الباحثة بتطبيق اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢١) يوضح نتائج اختبار شيفيه لاتجاه الفروق في درجة وعي معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية

سنوات الخبرة أ	سنوات الخبرة ب	متوسط الاختلاف	مستوى الدلالة
أقل من ٣ سنوات	من ٣ إلى٥ سنوات	-٣.٩٥	٠.٠٣٣**
	أكثر من ٥ سنوات	-٣.٠٢	٠.٠٠٠**
من ٣ إلى٥ سنوات	أقل من ٣ سنوات	٣.٩٥	٠.٠٣٣**
	أكثر من ٥ سنوات	-٢.٠٦	٠.٤٠٢
أكثر من ٥ سنوات	أقل من ٣ سنوات	٦.٠٢	٠.٠٠٠**
	من ٣ إلى٥ سنوات	٢.٠٦	٠.٤٠٢

من الجدول السابق، نلاحظ أن الفروق في سنوات الخبرة أقل من ثلاث سنوات وسنوات الخبرة بين ثلاث سنوات وخمس سنوات يتجه نحو سنوات الخبرة بين ٣-٥ سنوات؛ لأن متوسطها الحسابي أكبر (١٢٠.٣٢)، وكذلك بالنظر لسنوات الخبرة الأقل من ٣ سنوات وسنوات الخبرة ٥ سنوات فأكثر، فإننا نلاحظ أن الفروق تتجه نحو سنوات الخبرة ٥ سنوات فأكثر بمتوسط حسابي (١٢٢.٣٩)، وهذه النتيجة مخالفة للفرض وبالتالي يمكن رفض هذا الفرض الصفري، والقبول بالفرض البديل الذي ينص على "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الوعي بحقوق الطفل التربوية لدى معلمات رياض الأطفال بمكة المكرمة تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من ٣ سنوات – بين ٣ و٥ سنوات- أكثر من ٥ سنوات)"، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الفضلي (٢٠١٣).

وتفسر الباحثة ذلك بأن درجة الوعي لدى معلمات رياض الأطفال بحقوق الطفل التربوية تزداد كلما زادت سنوات الخبرة، ويعتبر منطقيًا حدوث ذلك، فالإنسان ككائن قابل للتعلم فإن خبرته ومعلوماته وأفكاره تتطور وتزداد في محتواها كلما تقدم في سنوات الخبرة، حيث تلعب سنوات الخبرة كعامل مهم لتطور الفرد في عمله، خاصة إذا كان في المجال التعليمي والتعلمي، حيث تعتبر درجة الوعي عند الفرد تراكمية وتزداد بزيادة خبرته في مجال ما.

التوصيات

في ضوء نتائج هذه الدراسة التي توصلت إليها توصي الباحثة بالتالي:

١-ضرورة محافظة مؤسسات رياض الأطفال على نشر ثقافة الوعي بحقوق الطفل وكيفية تطبيقها.

٢-زيادة ترسيخ مبادئ حقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال من خلال إشراكهنَّ في الندوات والمؤتمرات.

٣-حث معلمات رياض الأطفال على الاشتراك في أكبر عدد من الدورات التدريبية بشكل ممنهج بإعطاء حافز مادي أو معنوي، خصوصًا للمعلمات ذوات سنوات الخبرة القليلة.

المقترحات:

تقترح الباحثة الأبحاث المستقبلية التالية:

١-دراسة تكشف عن درجة تضمين حقوق الطفل في المناهج التربوية.

٢-دراسة تجريبية لمعرفة أثر الكثافة الطلابية على معلمة رياض الأطفال في إعطاء الطفل حقوقه التربوية.

٣-إجراء المزيد من الدراسات حول الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال من كافة التخصصات والتركيز على بعض الجوانب المحددة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

إمام، مروى حسين إسماعيل (٢٠٢١). برنامج في الدراسات الإجتماعية قائم على مبادئ حقوق الطفل لتنمية الوعي بها وبتقدير الذات لدى تلاميذ المدارس المجتمعية، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، ٤٥(١)، ٥٧-١٢٢.

كحول، إلهام علي أحمد (٢٠١٤). ثقافة حقوق الطفل بين الفكر التربوي الإسلامي والشرائع الدولية والفكر التراثي الشائع، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، ٣(٩)، ٧٥-١٠٧.

نجوان، السيد الجوهري،(٢٠١٠)، الحماية القانونية لحقوق الطفل، إطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة .

اسحاق، أمل سيد. (٢٠١٠). درجة وعي معلمات رياض الأطفال ببنود إتفاقية حقوق الطفل وأثره علىمفهوم الذات الإيجابي لطفل الروضة بمدينة مكة المكرمة. [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة أم القرى.

بخيت، ماجدة هاشم. (٢٠٠٨). فاعلية برنامج تدريبي لمعلمة رياض الأطفال في تنمية مهارات اكتشاف الأطفال الموهوبين. المجلة المصرية للدراسات النفسية، ٦١(١٨)، ٢٨٩-٣١١.

البقعاوي، صالح سليمان. (٢٠١٩). المبادئ والأهداف المتعلقة بحقوق الطفل المدرسية كما جاءت في وثيقة اليونيسيف "اتفاقية حقوق الطفل" دراسة نقدية في ضوء التربية الإسلامية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،٥(٢٨)، ١٠٣-١٣٢.

البكر، عبد المحسن بن عبد الكريم (٢٠٠٢). حقوق الطفل في المملكة العربية السعودية. (ط٢). موسوعة المملكة في الفكر المعاصر.

التميمي، نوف. (٢٠١٢). حق الطفل السعودي بالالتحاق برياض الأطفال في ضوء جهود الدولة ووعي المجتمع. مجلة الطفولة العربية، ٥٣(١٤)، ٩-٤٥.

جابر، وصال محمد. (٢٠١٠). حقوق الأطفال في المدرسة الابتدائية من وجهة نظر معلمهم، مجلة كلية التربية الأساسية، ١٤(٦٢)،٥٣-٣٣.

حجازي، عبدالحكيم ياسين، الهياجنة، وائل سليم. (٢٠١٨). حقوق الطفل التربوية في ضوء التربية الإسلامية والفلسفة البراجماتية -دراسة مقارنة-. دراسات العلوم التربوية٤٥(٤)،٣٤٣ – ٣٥٣.

حسن، محمد قدري (٢٠١١). حقوق الإنسان وحريتاه الأساسية في الحضارات القديمة–الديانات السماوية–المواثيق الدولية ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة. مجموعة الافاق المشرقة.

الخزرجي، عروبة (٢٠٠٩). حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق. دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان .

خلف، أمل السيد. (٢٠١٠). فاعلية برنامج تدريبي لتوعية أطفال ما قبل المدرسة بحقوقهم الحياتية في ضوء بعض التشريعات والقوانين. مجلة دراسات الطفولة،١٣(٤٦)، ٢١٣-٢٣١

الدويكات، عماد (٢٠٠٩). دراسة مسحية لإدراك معلمات رياض الأطفال بعض حقوق الطفل في المملكة الأردنية الهاشمية من منظور تربوي". المؤتمر الدولي الأول (السنوي الثامن) كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة في الفترة ٢١-٢٢ نيسان، ٣٤٠-٣٦١.

الرحبي، خميس. (٢٠١٣). الخدمات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم للطفولة، ورقة عمل في مؤتمر الطفولة الأول، حق ومشاركة، مسقط، عُمان.

الزبون، سليم عودة، المواضيه، رضا سلامة، المواجدة، بكر سميح. (٢٠١٦). درجة إلمام معلمات رياض الأطفال لمبادئ حقوق الطفل المتضمنة في المنهاج الوطني التفاعلي بالأردن من منظور تربوي وقانوني. مجلة دراسات، العلوم التربوية، ٤٣(١)، ٧٣١-٧٤٢.

سويلم، رأفت. (٢٠١٣). الإسلام وحقوق الطفل. القاهرة: دار محيسن.

شكري، علي. (٢٠٠٩). حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، ايتراك للطباعة والنشر، ط١، جمهورية مصر العربية .

طارق، ميادة. (٢٠١٢). مؤشرات العلاقة وحقوق الطفل التعليمية والصحية من وجهة نظر معلمي رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية في ضوء بعض المتغيرات. مجلة جامعة جرش للبحوث والدراسات، ١٢(١٤)، ٢٥-٤١.

الطراونة، مخلد. (٢٠١٣). حقوق الطفل دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية. منشورات مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٧(٢)، ٢٧١-٣٣٢.

عبده، يزن أحمد يوسف (٢٠١٠). دراسة مقارنة لحقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الأساسية. [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

عثمان، عبدالرحمن صوفي، والصبحي، نورة حمد سليمان. (٢٠٢٢). الصعوبات المتوقعة لتفعيل اتفاقية حقوق الطفل بمدارس سلطنة عمان من وجهة نظر الإخصائيين الاجتماعيين .مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ٢(١٣)، ٢١-٣٨.

العقلا، فاطمة بنت عبد الله بن محمد ·(٢٠٢٢). العلاقة بين وعي الوالدين بحقوق الطفل ومطالب النمو لطفل الروضة في ضوء بعض المتغيرات. مجلة العلوم التربوية والنفسية،١(١٦)، ١٨٨-٢١٨.

عبيدي، علي محمد يعقوب. (٢٠١٤). وعي معلمات رياض الأطفال بالمدينة المنورة بحقوق الطفل. [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الفضلي، ياسمين هداد فاضل. (٢٠١٧). مستوى ثقافة الوعي بحقوق الطفل لدى معلمات رياض الأطفال العاصمة بدولة الكويت في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتجاهاتهن نحوها. مجلة كلية التربية،٣(٤١)، ١٩٣-٢٣٩.

الكعبي، إبراهيم (٢٠١٦). تقييم ممارسة حقوق الطفل في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال في المجتمع القطري. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، ٣(٢٢)، ٦١-٩١.

محرم، علي إبراهيم وآخرون. (٢٠١٤). الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة. جامعة حلوان. مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

محمد، مها صلاح الدين، إبراهيم، نجلاء محمد. (٢٠١١). إدراك معلمات رياض الأطفال لبعض حقوق الطفل في محافظة القليوبية من منظور تربوي: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، ٨٧(٢٢)، ١٢٤-١٨٣.

ناصر، إبراهيم. (٢٠١٤). التنشئة الاجتماعية. عمان: دار عمار.

النبلاوي، عايدة فؤاد عبد الفتاح. (٢٠١٢). قراءة سوسيولوجية في اتفاقية حقوق الطفل: محاولة للاقتراب من واقع الطفل العماني .مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، (٣)، ٦٣-٨٤.

عبد الله، هشام (٢٠٠٥). حقوق الطفل في ضوء معايير جودة الحياة، (المؤتمر العلمي الثالث) الإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر.

الراشد، مضاوي، وقناوي، هدي، ومحمد، ابتهال (٢٠٠٥). مدخل إلى رياض الأطفال. الرياض: مكتبة الرشد.

خلف، أمل (٢٠٠٥). مدخل إلى رياض الأطفال. ط٢، عالم الكتب: القاهرة.

الربيعي، محمود وأمين، سعيد (٢٠١٤). تقويم مناهج رياض الأطفال من وجهة نظر معلماتها في المديرية العامة لتربية بابل. المجلة الدولية للبحوث الرياضية المتقدمة،١(١) ١ – ١٢.

اليونيسيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، (١٩٩٠). الأطفال أولاً، الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطه عمله نيويورك، الأمم المتحدة.

ثانياً المراجع الأجنبية

Catherine, C. (2014). The Rights Wag to Educate Children. Journal Articles, Reports-Descriptive, Education Canada", 49(1), 54-57

Faiz, M. & Kamer, S. (2017). Prospective teachers' opinions concerning children's Rights. Journal of Education and Learning, 6(3), 104-118.

Lieble, M. (2012). Children's rights as living rights: Why human rights only make sense if they are connected to the lives of children. Revista de Asistenta Sociala, 9(2), 13- 26.

Sathiyaraj, A & Jayaraman, K. (2013). A Study on Child Rights Awareness Among the of primary school teachers in Tiruchirappalli district of Tamilnadu. International Journal of Scientific and Research Publications, 3(6), 2250-3153.

Unicef (2012). Implementing the Right to Children, The International Center for Human Rights, United State., P .4 5

Early Childhood Development: The Key to a Full and .(٢٠٢٠)UNICEF Productive Life. Retrieved -https://www.unicef.org/early from development-childhood.